



بنمو سنوي 9,537٪.. وقطاع البنوك في الصدارة بـ 1,66 مليار دينار

2,67 مليار دينار أرباح 115 شركة مدرجة في 2024

أبرز المؤشرات المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال 2024



أحمد مغربي

كشفت النتائج الأولية للشركات المدرجة في بورصة الكويت عن تحقيقها صافي أرباح بلغ 2,67 مليار دينار خلال عام 2024، وذلك لنحو 115 شركة أعلنت عن نتائجها المالية عن العام الماضي، وأظهرت البيانات أن صافي أرباح الشركات شهد نمواً بواقع 9,537٪ مقارنة بأرباح تلك الشركات خلال عام 2023، والبالغة نحو 2,44 مليار دينار.

وتشير النتائج إلى أن 62 شركة مدرجة ارتفعت أرباحها الصافية خلال العام الماضي، مقابل تراجع أرباح 36 شركة، فيما سجلت 17 شركة خسائر. وقد دعمت هذه النتائج القوية للشركات المدرجة في بورصة الكويت عن العام الماضي، أداء السوق خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث أنهى السوق تداولات أول 3 أشهر من 2025 بمكاسب سوقية كبيرة بلغت 4,21 مليارات دينار، لترتفع القيمة الرأسمالية إلى 47,78 مليار دينار بنهاية، مقارنة بـ 43,57 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وحقق قطاع البنوك صافي أرباح بلغ 1,66 مليار دينار، ليشكل ما نسبته 63,8٪ من إجمالي أرباح الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال العام الماضي، وتفرقت بيت التمويل الكويتي بتحقيقه أعلى الأرباح بواقع 601,8 مليون دينار، تلاه بنك الكويت الوطني بـ 600,12 مليون دينار، ثم البنك التجاري الكويتي بـ 57,2 مليون دينار، ثم بنك بوبيان بقيمة 96,8 مليون دينار، ثم بنك الخليج بقيمة 60,17 مليون دينار، ثم البنك الأهلي الكويتي بقيمة 52,41 مليون دينار، ثم بنك برقان بقيمة 46,44 مليون دينار، وأخيراً بنك وربة بقيمة 22,4 مليون دينار.

الخدمات الاستهلاكية نحو 78,98 مليون دينار، بنمو سنوي 29,67٪، مقارنة بـ 60,9 مليون دينار في 2023، وسجلت 6 شركات زيادة في أرباحها الصافية، فيما تراجع أرباح شركتين، وسجلت شركة ضمن القطاع خسائر.

وضمن قطاع النفط والغاز، سجلت 4 شركات صافي أرباح بقيمة 21,97 مليون دينار، بقرعة سنوية كبيرة نسبته 55,85٪، مقارنة بصافي أرباحها في 2023 والبالغ 14,09 مليون دينار، وقد سجلت 3 شركات ضمن القطاع زيادة في أرباحها الصافية، فيما سجلت شركة خسائر خلال العام الماضي.

وفي قطاع المواد الأساسية، ارتفعت أرباح شركتين أعلنت عن نتائجها المالية عن العام الماضي بنسبة 9,31٪، لتبلغ نحو 15,48 مليون دينار، مقارنة بـ 14,16 مليون دينار في عام 2023.

ولجهة قطاع السلع الاستهلاكية، فقد حققت شركتان صافي أرباح بقيمة 9,5 ملايين دينار، مقارنة بـ 11,58 مليون دينار في عام 2023، فيما ارتفع صافي أرباح 34 شركة مدرجة ضمن قطاع الخدمات المالية بنسبة 31,59٪، لتبلغ نحو 282,2 مليون دينار، مقارنة بـ 214,47 مليون دينار في 2023، وسجلت 15 شركة نمواً بارابها، فيما تراجع صافي أرباح 12 شركة، وسجلت 7 شركات ضمن القطاع خسائر خلال العام الماضي.

وسجلت شركتان خسائر، وسجلت 26 شركة مدرجة ضمن القطاع العقاري قرعة كبيرة في صافي أرباحها خلال العام الماضي بنسبة 38,92٪، لتبلغ نحو 156,2 مليون دينار، مقارنة بـ 112,4 مليون دينار، وسجلت 17 شركة ضمن القطاع خسائر، فيما تراجع أرباح 9 شركات ضمن قطاع الخدمات المالية، فيما تراجع صافي أرباح 6 شركات، وسجلت 3 شركات خسائر. وحققت 3 شركات مدرجة ضمن قطاع الاتصالات أرباحاً بقيمة 288,48 مليون دينار، وبلغ صافي أرباح 9 شركات ضمن القطاع خسائر خلال العام الماضي.

مقارنة بأرباح بقيمة 6,68 ملايين دينار بالعام السابق، وارتفع صافي أرباح 16 شركة ضمن قطاع الصناعة بنسبة 8,87٪، لتبلغ 93,03 مليون دينار، مقارنة بـ 85,4 مليون دينار، حيث سجلت 7 شركات نمواً بارابها، فيما تراجع أرباح 7 شركات،

وشهدت شركاتها نمواً في أرباحها ضمن القطاع خلال العام الماضي، فيما تراجع أرباح 3 شركات، وسجلت شركة وحيدة خسائر. وحقق قطاع شركات الاستثمار أرباحاً بقيمة 8,4 ملايين دينار، بنمو سنوي نسبته 9,41٪،

أما قطاع التأمين فقد حققت 6 شركات أعلنت عن نتائجها المالية للعام 2024، صافي أرباح بلغ نحو 53,19 مليون دينار، وذلك بنمو سنوي نسبته 6,53٪، مقارنة بصافي أرباح بلغ نحو 49,9 مليون دينار في 2023،

20,17 مليون دينار لإنشاء محطات كهربائية في مركزي تجميع 27 و28

52,15 مليون دينار.. ترسيات عقود نفطية



أحمد مغربي

علمت «الأخبار» من مصادر نفطية مسؤولة ان الجهاز المركزي للمناقصات العامة وافق على ترسية 3 مشاريع نفطية تبلغ قيمتها الإجمالية 52,15 مليون دينار.

وفي التفاصيل، قالت المصادر ان شركة نفط الكويت طلبت من الجهاز ترسية مناقصة استبدال المحطات الكهربائية الفرعية في مراكز تجميع 27 و28 مع محطة كهربائية فرعية مرتفعة جديدة بقيمة 20,1 مليون دينار، مشيرة إلى ان الجهاز قرر بأغلبية أعضائه الموافقة على الترسية على الشركة التي حازت ثاني أقل الأسعار بعد عمل موازنة تجميعية. وذكرت ان الشركة طلبت ترسية أعمال خارجية لمرافق الإنتاج الجوراسي في منطقة أم نقاش الكويت. خط جذع التغذية 16 بوصة من منطقة أم نقاش وذلك على إحدى

الشركات المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 19,28 مليون دينار. وعلى الصعيد ذاته، طلبت «نفط الكويت» ترسية مناقصة إنشاء خط غاز جديد للتصدير بقيمة 12,7 مليون دينار، حيث وافق الجهاز المركزي للمناقصات على طلب الترسية وذلك بعد استكمال النواقص والطلب من المناقصين تمديد التأمين الأولي لجميع الشركات المشاركة في المناقصة.

«فايننشال تايمز»: الكويت تقر «التمويل والسيولة».. لتنويع اقتصادها

تاريخ العمل به، مما يضع أطرا قانونية طويلا لتنظيم الاقتراض العام. من جانبها، قالت الخبيرة الاقتصادية في بنك ستاندرد تشارترد كارلا سليم: «إقرار قانون التمويل والسيولة، يعني أن الكويت يمكنها الاستفادة من أسواق الدين الدولية بانتظام، وبكميات كبيرة، لتمويل تحولها الاقتصادي».

وكما هو الحال مع دول الخليج الأخرى، تشير «فايننشال تايمز» إلى أن الكويت لا تنوي التخلي عن الوقود الأحفوري، وتخطط لتمويل تطوير بنيتها التحتية من خلال صادرات النفط. لكن التقدم المحرز في قانون التمويل والسيولة عزز التفاؤل بأن الكويت قد تتجه أخيراً نحو الإصلاحات، حيث سجل مؤشر بورصة الكويت الرئيسي أعلى مستوى له في عامين هذا الشهر، وتوقع أداء الأسهم الكويتية على أداء أسواق دبي والرياح حتى الآن هذا العام، ويقول المراقبون إن الكويت لا تزال بحاجة إلى وضع خطط موثوقة لإنفاق الأموال التي تقترضها.



دخل مختلفة عن النفط، في ظل النمو السكاني والحاجة إلى إنفاق أكبر مما يمكن أن توفره عائدات النفط. يحدد قانون التمويل والسيولة الذي أقرته الكويت، سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كحد أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بأجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة اعتباراً من

التمويل الحكومي، في ظل استهلاك رواتب القطاع العام والدعم حوالي 80٪ من الإنفاق الحكومي. وفي هذا السياق، ذكر الصحيفة أن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود، قال قبل إقرار القانون، إنه لا يمكن للبلاد أن تنعم بمستقبل مستدام إذا ظل النفط مصدر الإيرادات الرئيسي، مضيفاً أن ميزانية البلاد بحاجة لإيجاد مصادر

ذَكَرَت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أن الكويت تخطط للاقتراض لأول مرة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، مما يعزز الأمل في سعيها نحو تحول اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط بعد تأخرها عن نظيراتها في المنطقة، مشيرة إلى أن الكويت تتجه إلى سوق الاقتراض، لتلحق بركب السعودية والإمارات. وأضافت الصحيفة، أنه في الوقت الذي وضعت فيه السعودية والإمارات أهدافاً طموحة لتنويع اقتصادهما، فإنها تتخلف عنهما على مجالات عديدة، بدءاً من الذكاء الاصطناعي ووصولاً إلى المدن الجديدة، ظل رابع أكبر مصدر للنفط في «أوبك»، وهو الكويت، معتمداً على عائدات النفط لتمويل ميزانيته. وأشارت «فايننشال تايمز» إلى أن الكويت أقرت الأسبوع الماضي، قانون التمويل والسيولة، والذي طال انتظاره، ليمنح لها بالاقتراف لأول مرة منذ 8 سنوات، مما سيساعد في تمويل المشاريع الكبرى، فضلاً عن سعيها للبدء في تنويع مصادر

نجاح جهود الدولتين في جذب المستثمرين المحليين والدوليين بقطاع التعدين

ثورة التعدين في السعودية وعمان.. استثمار في كنوز المستقبل

2,5 تريليون دولار قيمة الموارد الطبيعية للمملكة.. زيادة تجاوزت أكثر من 90٪ ■ موقع عمان الجغرافي يمنحها ميزة تنافسية بمجال استكشاف وتطوير الموارد المعدنية



جولة جديدة من منح الامتيازات التعدينية، وتصدر شركة «تنمية التعدين»، ومعدن عمان» جهود السلطنة في استغلال مواردها المعدنية، وأنشئت الشركة عام 2017 كمؤسسة تابعة لجهاز الاستثمار العماني، وتواصل تنفيذ حملات استكشافية تشمل النحاس، الكروميت، الجبس، الحجر الجيري، الدولوميت والسيليكات. وفي نوفمبر الماضي، بدأت شركة «مزون ماينينغ»، التابعة لـ «تنمية معدن عمان»، في تنفيذ مشروع لإنتاج مركبات النحاس بولاية ينقل في محافظة الظاهرة، حيث يضم الموقع خمسة مناجم مفتوحة تقدر احتياطياتها بـ 22,9 مليون طن من خام النحاس. ويشمل المشروع إنشاء مصنع معالجة يمتد على مساحة 56,000 متر مربع بطاقة إنتاجية تبلغ 2,5 مليون طن سنوياً من خام النحاس، ما يجعله أكبر مشروع لإنتاج مركبات النحاس في عمان.

التراخيص مساحة إجمالية قدرها 4788 كيلومتراً مربعاً. وتشمل التراخيص أزمدة معدنية غنية تحتوي على معادن أساسية وقيمة مثل النحاس والزنك والذهب والفضة. الطموحات العمانية في حين أن موقع عمان الجغرافي يمنحها ميزة تنافسية في مجال الموارد المعدنية، يعد استكشاف الموارد المعدنية والتعدين من الركائز الأساسية لرؤية عمان 2040، وهي إستراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن الإيرادات النفطية واستغلال إمكانات القطاعات الصناعية غير الهيدروكربونية. وهددت وزارة الطاقة والمعادن العمانية تاريخ 30 مايو المقبل كموعدها نهائي أمام الشركات التعدينية لتقديم طلبات الحصول على تراخيص التنقيب ضمن

نحو تحقيق الإمكانيات التجارية لمواردها المعدنية عندما أقرت قانون الاستثمار التعديني عام 2021، ومنذ دخول القانون حيز التنفيذ منحت وزارة الصناعة والثروة المعدنية أكثر من 2000 ترخيص تعديني لشركات محلية وأجنبية ضمن مبادرة التسريع في الاستكشاف. وخلال كلمته في منتدى مستقبل المعادن بالرياض في يناير 2024، صرح بندر الخريف، وزير الصناعة والثروة المعدنية، بأن قيمة الموارد الطبيعية للمملكة تقدر بنحو 2,5 تريليون دولار، بزيادة تجاوزت 90٪ مقارنة بتقديرات احتياطي المعادن في عام 2016. ومؤخراً، منحت وزارة الصناعة والثروة المعدنية تراخيص استكشاف تعديني لشركات محلية ودولية، وفقاً للوزارة، ستنفق الشركات ما يقرب من 97,6 مليون دولار على أنشطة الاستكشاف خلال السنوات الثلاث المقبلة، حيث تغطي

ذَكَرَت مجلة ميد أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان تبدلان جهوداً كبيرة لجذب المستثمرين المحليين والدوليين لاستكشاف احتياطيات المعادن بهدف تعزيز إستراتيجيات النمو الاقتصادي غير النفطية والاستفادة من الطلب العالمي المتزايد على المعادن الحيوية ومعادن التحول في الطاقة. وقالت المجلة إن قطاع المعادن والتعدين عنصر أساسي بمسار النمو غير النفطية للمملكة العربية السعودية، حيث تمثل الاستغلال التجارية للموارد المعدنية الضخمة، التي لا تزال إلى حد كبير غير مستغلة، جزءاً رئيسياً من إستراتيجية رؤية 2030 للتحول الاجتماعي والاقتصادي التي تتبناها الرياض. واتخذت المملكة خطواتها الأولى

علاء مجيد